

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٢٦

الثلاثاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

”المنظمة شيء يفوق مجرد حشد من المباني أو سلسلة من الاجتماعات أو مجموعة من التقارير والمشاورات“ (A/65/I، الفقرة ١٦٥).

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

ولكننا نعتقد بأن هذا وجه واحد من العملة فيما يتعلق بتعزيز الأمم المتحدة. ونرى أيضا أن المنظمة تناصر التزاماتها إزاء شعوب العالم عن طريق مبادئها وبرامجها التي أيدتها واعتمدتها الدول الأعضاء فيها. ويطلب ميثاق الأمم المتحدة إلى الأمانة العامة التقيد بالمبادئ وتنفيذ البرامج بطريقة شاملة ونزيهة.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/65/1)

وإذا اعتبرنا تعددية الأطراف من صميم الأمم المتحدة، ينبغي للأمم المتحدة إذن أن تُعتبر منظمة يملكها ويديرها جميع أعضائها، كما ترمز الجمعية العامة إلى ذلك بشكل جيد. وتُرتأى ملكية وإدارة وتتوخى أعمالها عن طريق الأركان الرئيسية الثلاثة لأنشطة الأمم المتحدة كما هي محددة بوضوح في الميثاق وأعادت التأكيد عليها الدول الأعضاء في العديد من الاتفاقات الدولية. ومن اللازم

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية):
أود أولا أن أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة لي للنظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/65/1. في البداية اسمحوا لي بأن أؤبن جميع الزملاء ومسؤولي وخبراء الأمم المتحدة المتفانين الذين فقدوا حياتهم في بلدان مختلفة في السنة الماضية، وبأن أعرب عن مواساتي على فقدهم.

وأود أن أقتصر على بعض المسائل الرئيسية في تقرير الأمين العام التي وجدناها جديرة بالذكر. ويتناول أحد أهم الأجزاء في التقرير إيجاد أمم متحدة أكثر قوة. وفيما يتعلق بهذه المسألة نشاطر الأمين العام رؤيته أن:

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فإننا نرحب بالأنباء التي تفيد بأن عدد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لن يزداد بشكل كبير في المستقبل، وأنه حان الوقت لتوحيد وتعميق عملنا بخصوص البعثات القائمة. وإذا كان لهذه التوقعات أن تراعى بوصفها أساسا لسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها بشأن حفظ السلام في المستقبل، فإنه يتوجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لكفالة أن يكون توسيع عمليات حفظ السلام في مختلف البلدان والمناطق المستهدفة نتيجة للمشاورات الوثيقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الجمعية العامة، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وممثلي البلدان المضيفة.

وفضلا عن ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام على النحو الواجب لحقيقة أن تكون جميع استراتيجيات وسياسات الأمانة العامة المتعلقة بمسألة حفظ السلام ثمرة حوار مفتوح وشامل مع هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية، لا سيما الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة لها.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نلاحظ أن هناك عددا من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد أنشئت في أعقاب أعمال عسكرية عدوانية ضد بعض الدول واحتلال أراضيها بصورة غير مشروعة. وفي هذا الصدد، فإن جميع بعثات الأمم المتحدة الثلاث القائمة لحفظ السلام في الشرق الأوسط، وبالتحديد، قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، قد أنشئت بعد أن قام نظام معين باحتلال أراضي الدول الثلاث الأخرى في المنطقة بصورة غير مشروعة وبالقوة.

وغني عن القول إن السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى الاختتام الناجح لهذه البعثات هو ممارسة الضغط على السلطة القائمة بالاحتلال لإرغامها على القبول بإرادة المجتمع

تناول هذه الأركان بطريقة متوازنة واعتبارها جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال المنظمة.

وبهذا المعنى، من المتوقع أن يوضع تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها أكثر أجهزة وضع السياسة تمثيلا في الأمم المتحدة في صدارة جدول أعمال هذا التقرير، بسبب الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف. بيد أننا نرى أن ذلك لم يحظ بالانتباه الواجب في التقرير، على الرغم من التحسينات التي تمت خلال السنة الماضية عن طريق عمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. لقد أقرّ الفريق العامل بتوافق الآراء تعزيز دور الجمعية العامة. وفي الواقع أن تنشيط الجمعية العامة بوصفه جزءا لا يتجزأ من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة عملية فعالة ومستمرة. وبالتالي، ينبغي لنا أن نبقي ملتزمين على نحو بناء بهذه العملية الجارية، بغية تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها.

إن الاتجاه إلى الغلو في التأكيد على بعض المجالات على حساب مجالات أخرى سيضر بتوازن أنشطة الأمم المتحدة وبالتالي بصورتها بوصفها منظمة تعمل من أجل الجميع. ومن المؤسف أن الجزء المضمون من التقرير يجسد وجود هذا الاختلال في أنشطة الأمم المتحدة في مجالي التنمية والشراكات العالمية لتعزيز دور الأمم المتحدة في النظام المالي والاقتصادي الدولي في أعقاب الأزمة.

إننا نؤيد الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن الأثر السلبي للأزمات الاقتصادية والغذائية الجارية في حقوق الإنسان. في جزء كبير من العالم النامي، فإن الجهود الإنمائية الوطنية لتوفير حياة أفضل للشعوب قد تعثرت تحت عبء تلك الأزمات. إننا نعتقد بأن استجابة منظومة الأمم المتحدة لهذه التحديات ينبغي أن تشمل أيضا الاعتراف بالحق في التنمية. وعلاوة على ذلك، تنشاطر الشواغل الواردة في التقرير إزاء تزايد حوادث كراهية الأجانب والتمييز ضد غير المواطنين.

العام أن يشترك مكتبه في العمل على تحقيق هذا الهدف وتحسين الطابع الدولي للأمانة العامة.

وأخيراً، نود أن نرحب بتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، مع مراعاة مبادئ وأهداف الأمم المتحدة على النحو المجدد في الميثاق. وندعو أيضاً إلى توسيع النطاق الجغرافي لهذا التعاون بطريقة تشمل جميع المنظمات الإقليمية الناشطة والراغبة، بما فيها المنظمات الآسيوية الإقليمية، خاصة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة غرب آسيا.

السيد باليرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعرب عن شكرها للأمين العام بان كي مون على تقديم تقريره السنوي إلى الجمعية العامة (A/65/1) عن أعمال المنظمة. ونقدر المساعي الحميدة للأمين العام، التي مكنت من تنشيط مكتب الممثل الشخصي للأمين العام المعني بالتراع الحدودي بين غيانا وفنزويلا. وتم تعيين الجامايكي المرموق، السيد نورمان غريفان، في ذلك المنصب لتشجيع الحوار بشأن التراع بين فنزويلا وغيانا بخصوص منطقة غيانا - إسكويو.

ورغم ما هو مذكور في تقرير الأمين العام، ما برحت أزمة الرأسمالية المالية والاقتصادية العالمية في تصاعد. وقد سبب هذه الأزمة المضاربون في الأسواق المالية، وبالتواطؤ مع أقوى الحكومات ومؤسسات بریتون وودز.

ونعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تدعو إلى نموذج للتنمية يستند إلى القيم مثل التضامن، والعدالة، والإدماج الاجتماعي، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان ومشاركة المواطنين.

وتدعو فنزويلا إلى إصلاح مجلس الأمن، الأمر الذي يتطلب توسيع عضويته فوراً لتضم ممثلي بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتطالب فنزويلا

الدولي، على النحو الوارد في العشرات من قرارات الأمم المتحدة، وأن تقوم بالانسحاب غير المشروط من جميع الأراضي المحتلة.

أما بخصوص وضع مفاهيم جديدة في التقرير، فإنه ينبغي أن نتجنب التفكير في المفاهيم المبهمة وغير المحددة والخلافية وحتى إيلائها أولوية مصطنعة، مثل مفهوم المسؤولية عن الحماية أو السلع العالمية، التي لاتزال قيد الاستعراض والدراسة من قبل جميع أعضاء الأمم المتحدة. ومما لا شكّ فيه أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتوخى الحذر بحيث يحول دون تكرار فظائع أعمال القتل والإبادة الجماعية التي ارتكبت في الماضي مستقبلاً. ومع ذلك، ينبغي ألاّ يتم ذلك بطريقة تميّز بين المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبادئ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن ثمة حاجة إلى مواصلة النقاش بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية وإلى تعريفه بوضوح وصقله. والمناقشات التي أجريت بشأن هذا المفهوم حتى الآن تشير بوضوح إلى أنه ما زال هناك العديد من الأسئلة والمخاوف التي تحيط بهذا المفهوم، والتي ينبغي معالجتها. ومن هذا المنطلق، لا نستطيع أن نؤيد الطريقة التي أشار بها التقرير إلى هذا المفهوم. ولذلك، نتوقع من الأمين العام أن يعيد النظر في صيغة التقارير في المستقبل، للحفاظ على التزامها بالركائز الرئيسية الثلاث للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

إن وفدي، وإلى جانب العديد من البلدان النامية الناقصة التمثيل، ما فتئ يساوره القلق إزاء إخفاق الأمانة العامة في تحقيق التمثيل الجغرافي العادل فيما يتعلق بموظفيها، لا سيما في المناصب الإدارية الرفيعة. ولا نزال نهيّب بالأمين

ونود أن نذكر بأن رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد هوغو تشايفت فرياس، أعرب عن عدم موافقة البلدان الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية على الأسلوب غير الديمقراطي الذي اعتمد به اتفاق كوبنهاغن.

ومن المثير للقلق أن تقرير الأمين العام يتضمن مفهوم المسؤولية عن الحماية، وبخاصة إذا نُظر إليها بعبارات الفقرة ٨٥، بصفتها أحد "الشروط المسبقة الأساسية لتعزيز الرفاه البشري"، وأنها "تمكّن من إقامة نظام حكم مستقر". وفي القرار ٣٠٨/٦٣، وافقت الدول الأعضاء على مواصلة تقييم هذا المفهوم ودراسته. ونود أن نؤكد أن مفهوم المسؤولية عن الحماية لا يزال قيد المناقشة من جانب الدول الأعضاء. لذا، فإن مما يثير التساؤل أن يكون هناك فعلا في الأمم المتحدة مكاتب وموظفون مكرسون لتعزيز هذا المفهوم. ونحن نتساءل عن القرار الذي حدد بموجبه تكليف بذلك.

إن مفهوم المسؤولية عن الحماية شكل مختلف دقيق من أشكال التدخل الإنساني، وقد رُفض في هذا المنتدى من قبل. إنه يلغي مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وبدون هذه المبادئ، ستكون البلدان النامية تحت رحمة برامج الدول الإمبريالية، التي غالبا ما تسعى إلى فرض مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية بالقوة.

وقد أعلن رئيس دولة فنزويلا البوليفارية، السيد هوغو تشايفت فرياس، أن

"هذه مجموعة من البلدان التي تعتقد أنها متفوقة علينا، نحن بلدان الجنوب، نحن بلدان العالم الثالث، نحن البلدان المتخلفة النمو، أو كما يقول الكاتب الكبير إدواردو غاليانو، نحن البلدان التي كأها مسحوة بقطار التاريخ".

بالغاء الامتيازات غير الديمقراطية المتعلقة باستعمال حق النقض، التي هي من إرث الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.

وتطالب فنزويلا أيضا بأن تقوم الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التي تمثل جميع البلدان، باستعادة دورها المستحق الذي اغتصبه مجلس الأمن. وندعو أيضا إلى مشاركة جميع الدول بصورة مباشرة ومفتوحة وعلى قدم المساواة في اختيار الأمين العام.

وعملا بالمادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة، ليس للأمين العام ولا للموظفين "أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارجة عن الهيئة". فمن الواضح، إذن، أن الأمين العام ينبغي أن يمثل المنظمة بأكملها، وأن يضمن أن مصالح البلدان القوية لا تُفرض على البلدان الأكثر ضعفا. ونعتقد أنه من غير الملائم محاولة إدراج اتفاقات، تم التوصل إليها في منتديات أخرى للتفاوض، ومنها مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية، في أعمال المنظمة.

ومطمح فنزويلا هو أن يتوصل مؤتمر القمة المقبل بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في كانون في وقت لاحق من هذا العام، إلى اتفاق ملزم قانونا وطموح، يحترم بدقة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، اللذين يود البعض تجاهلهما.

ويذكر الأمين العام في الفقرة ١٠٨ من تقريره أنه في إطار مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن، "تحقيق تقدم مهم في بناء توافق سياسي واسع في الآراء يمكن أن ينشط المفاوضات على الصعيد العالمي". كما يذكر في الفقرة التالية له ينبغي للمفاوضات بشأن تغير المناخ "البناء على عناصر الاتفاق التي انبثقت من مؤتمر كوبنهاغن". ولكن من المؤسف أنه لم يذكر بروتوكول كيوتو.

الألفية ومتابعته، حيث أعاد قادتنا التزامهم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، من الأساسي تعزيز التعاون الدولي ودعم الشراكات العالمية، بغية تحقيق جميع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو لكي تفي بالتزاماتها.

إننا نسمع تعهدات سخية جدا تقدم في أغلب الأحيان، لكن تلك الالتزامات لا تُنفذ. والحكومات المتلقية تأخذ التعهدات والالتزامات بجدية، وتعتمد عليها كثيرا في جهودها البرمجية، لتقديم الخدمات التي تشتد حاجة شعوبها إليها. فعلى سبيل المثال، لاحظنا أن تقرير الأمين العام يذكر أن أقل من نصف الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد حقق غايته بمنح ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من دخله القومي لإجمالي لأقل البلدان نموا.

مما يثير قلق وفد بلدي على نحو مماثل النقص المتوقع في المساعدة الإنمائية الرسمية، وقدره ١,٦ بليون دولار، جرى التعهد بها للقارة الأفريقية في اجتماع مجموعة الثمانية في غلين إيغلز عام ٢٠٠٥. ويلاحظ الأمين العام مصيبا أنه "انقضى عقد كامل شهد التزاما راسخا بالإصلاح وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وبدأ يؤثر تأثيره المرجو على مسار التنمية في أفريقيا" (المصدر نفسه، الفقرة ٣٢). لكن التقرير يذكر أيضا الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والأثر الذي يتركه التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية، ومعدل النمو الاقتصادي المنخفض على تلبية تلك الاحتياجات والتحديات في أفريقيا، وعلى استقرارنا الذي حققناه بشق الأنفس.

وإننا في غاية التوافق مع الأمين العام حين يذكر أن "الناس في أفريقيا ليسوا بحاجة إلى الشفقة ولا إلى الصدقة" (المصدر نفسه، الفقرة ٣٥). وفي هذه العلاقة، نحتاج إلى الدعم والأدوات للتصدي للتحديات التي تواجهها،

فمن المؤسف إذن أن تكون هناك بلدان إمبريالية تعتبر نفسها مستودعات العظمة الأخلاقية والحقيقة والحرية، وتزدرى الحقائق التاريخية والثقافية والدينية للأمم الأخرى.

والأمم المتحدة، كما هي اليوم، تجسد علاقات القوة غير العادلة وغير المنصفة القائمة في العالم. وقد قلنا ذلك فعلا. لقد حان الوقت لإعادة إنشاء الأمم المتحدة. وآن الأوان للحيلولة دون استمرار هذه المنظمة أداة للبلدان القوية. لقد حان الوقت لكي تعبر عن مصالح جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

إن وفد بلدي يشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/65/1. وترى جنوب أفريقيا أن مناقشة هذا التقرير بشأن أعمال منظمة أسلوب ملائم للبدء بأنشطتنا في الجمعية العامة، لأنه يتيح لنا أن نقيم العمل الذي نقوم به بصفتنا منظمة، وأن نفكر فيه مليا، بصفتنا دولا أعضاء وأمانة عامة.

وأود أن أشير إلى استنتاج الأمين العام أن

"المنظمة شيء يفوق مجرد حشد من المباني أو سلسلة من الاجتماعات أو مجموعة من التقارير والمشاورات، أو حتى كوكبة من المبادئ والبرامج. فالمنظمة أساسا هي ناسها" (A/65/1، الفقرة ١٦٥).

فإذا كانت المنظمة معنية بناسها حقاً، ينبغي لها أن تجسد دائما في قراراتها، وفي تنفيذ تلك القرارات، مصالح الناس، ولا سيما أفقر الفقراء.

وهناك العديد من المسائل الهامة التي سلط عليها الضوء في تقرير الأمين العام. لكنني سأبرز ثلاثة منها، هي، بالتحديد، تنفيذ الالتزامات، تغيير المناخ والسلام والأمن الدوليان.

لقد احتتمنا للتو اجتماعا عاما هاما رفيع المستوى للجمعية العامة، بشأن التنفيذ المتكامل والمنسق لمؤتمر قمة

وفي الشرق الأوسط. وبينما تم إحراز تقدم في جهود الأمم المتحدة نحو العمل مع الاتحاد الأفريقي دعماً لجهود السلام في قارتنا، لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير لتنفيذ تقرير برودي عن الفصل الثامن من الميثاق.

يصادق هذا العام الذكرى الخمسين لصدور القرار ١٥١٤ د-١٥ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ويؤكد ذلك القرار حق البلدان والشعوب الثابت في التمتع بالحرية الكاملة والاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحق تقرير المصير. وتأسف جنوب أفريقيا، إذ أن الوعد المتضمن في ميثاق الأمم المتحدة وفي ذلك القرار لم يتم الوفاء به بالكامل في أفريقيا فيما يتعلق بالصحراء الغربية، وهي آخر مستعمرة متبقية في القارة الإفريقية. فمن حق أبناء الصحراء الغربية أن يمارسوا حقهم بالكامل في تقرير المصير وليس أقل من ذلك. وفي ذلك الصدد، يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور مجدٍ في ضمان ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير المصير.

يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل العمل نحو تحقيق تسوية دائمة وسلمية في الشرق الأوسط. وفي حين أن الجولات القليلة الأولى من المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة خلال شهر أيلول/سبتمبر قد أظهرت نية واضحة من جانب الطرفين للمضي قدماً وبفعالية في عملية السلام، لاحظت حكومتني مع شديد القلق أن الوقف المؤقت الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على تشييد المزيد من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة لم يتم تجديده. ونحضر حكومة إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها الدولية السابقة بإهاء جميع أعمال بناء المستوطنات في الضفة الغربية الفلسطينية وإلى أجل غير مسمى. إن إسرائيل بقيامها بذلك إنما تظهر نيتها الجادة في تحقيق قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومستقلة بالكامل، تعيش جنباً إلى جانب في سلام

ليس فقط لتحسين حياة جميع أبناء شعبنا في قارتنا، ولكن أيضاً لكفالة استدامة الاستقرار والنمو الاقتصادي. إن موقف جنوب أفريقيا الثابت ومفاده أنه لا يمكن للعالم أن يتقدم على النحو الكامل ويحقق إمكانياته إذا استبعدت أفريقيا من العملية. ولا نزال ملتزمين بأهداف وغايات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وسوف نواصل تعزيزها خلال مشاركتنا في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة وفي لجائها الرئيسية.

كذلك فإن تغير المناخ أحد التحديات الرئيسية التي حددها الأمين العام في تقريره. فمسألة تغير المناخ من بين المسائل الرئيسية في جدول أعمال المنظمة. ونلاحظ الجهود التي يقوم بها الأمين العام لكفالة جعل المشاركة في موضوع تغير المناخ حتمية استراتيجية لقادة العالم.

يؤيد وفدي اتفاق كوبنهاغن الذي يحتوي على عناصر للتوصل إلى اتفاق سياسي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويمكن لهذا الاتفاق أن يعمل كأساس تركز عليه عملية التفاوض الثنائية المسار. ونود أن نبني على المكاسب التي تحققت بالفعل ونعزز من الزخم لكي نتوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً في المؤتمر المعني بتغير المناخ المزمع عقده في وقت لاحق من هذا العام في المكسيك.

إن كل جهودنا نحو التنمية المستدامة لن يكون لها سوى أثر هامشي إن لم نتمكن من ضمان السلم والأمن لشعوبنا. لقد قال الأمين العام عن حق أن مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين من خلال الوقاية، والاحتواء، وحل الصراع متجسدة في ميثاق المنظمة وجزء لا يتجزأ من عملها. ويلاحظ وفدي مع الارتياح الجهود التي يقوم بها الأمين العام وهذه المنظمة للمساعدة في الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك من خلال جهود الوساطة ومبادرات من قبيل بناء السلام بعد انتهاء الصراع وبناء القدرات، وخاصة في أفريقيا

وفي الختام، يود وفدي أن يشكر الأمين العام والأمانة العامة على خدماتهما لهذه المنظمة، ونعرب للأمين العام والأمانة العامة ورئيس الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء عن التزامنا بكفالة زيادة تقدمنا نحو هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن انضم إلى من سبقوني في الإعراب عن شكرهم إلى الأمين العام على تقريره (A/65/1). لقد درست تايلند التقرير بعناية. ونتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن الانتعاش العالمي الذي نشهده لا يزال هشاً وغير منتظم ويتطلب إرادة سياسة وقيادة لتعزيز الرفاه للجميع، وخاصة الفقراء والضعفاء.

تعتقد تايلند أن التعددية ليست خياراً ولكنها حتمية، إذا ما أريد تحقيق أهدافنا المشتركة. إن الأمم المتحدة، بفضل عضويتها العالمية، بوسعها وينبغي لها أن تفعل المزيد لتوفير القيادة العالمية وتنسيق الأعمال العالمية. وفي ذلك الصدد، وكما تجسد في بيان وزير خارجية تايلند خلال المناقشة العامة، سوف تواصل تايلند عملها كمؤازر قوي للأمم المتحدة في تحقيق أهدافنا المشتركة، وفقاً للمبادئ المتجسدة في الميثاق. وعلاوة على ذلك، من خلال المشاركة الفعالة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وغير ذلك من المنتديات المتعددة، وسنكفل بأن يدوي صدى الرسالة صدى في منطقتنا وخارجها.

تود تايلند أن تغتنم هذه الفرصة لتشاطر آرائنا بشأن بعض القضايا التي نرى أنها بالغة الأهمية. أولاً، فيما يتعلق بالتنمية، نشعر بقلق مؤداه أن آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة قد تُخرج التقدم عن مساره صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من بلدان العالم. وتذكرنا

مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دولياً. لقد تحطمت أحلام الشعب الفلسطيني لزمن طويل بسبب عدم اتخاذ تدابير جادة ولأن كل عملية سلام جديدة تخفق في إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء وتنعم بالاستقلال الكامل.

وفي رأينا أن هذه المنظمة بحاجة ماسة إلى الإصلاح لكي تكون أكثر فعالية وكفاءة في الاستجابة للمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، علينا أن نواصل جهودنا لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

نقر بزيادة التعاون بين هذه الهيئة ومجلس الأمن ونشجع المنظمة على مواصلة تعزيز جهودها للاستجابة للمسائل ذات الشاغل الدولي، بما في ذلك السلم والأمن. ولا نريد أن نرى الجمعية العامة تغتصب ولاية مجلس الأمن، غير أننا نعتقد أن مجلس الأمن، إذا ما عمل جنباً إلى جنب مع الجمعية العامة، بوسع أن يستجيب بفعالية للآزمات الدولية.

نعتقد أن القيام بإصلاح شامل لمجلس الأمن أمر لازم وعاجل. لقد انتظرت أفريقيا وأمريكا اللاتينية لفترة طويلة للحصول على التمثيل الدائم. لذلك يجب على مجلس الأمن أن يتوسع بفئتي عضويته، وخاصة الفئة الدائمة لإزالة ذلك الإجحاف التاريخي.

لقد أكملنا من فورنا المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وكان موضوع المناقشة "إعادة تأكيد الدور المركزي المنوط بالأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية". وتكرر جنوب أفريقيا التزامها بمبدأ تعددية الأطراف والدور المركزي للأمم المتحدة الذي تقوم به في الحوكمة العالمية. وبوصفنا دولاً أعضاء، علينا مضاعفة جهودنا لكفالة تركيز اهتمام جميع الأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة على تلبية احتياجات شعوبنا، وخاصة أضعف الشعوب منها.

ثانياً، أما فيما يتعلق بالسلم والأمن، فتشيد تايلند بالجهود التي قامت بها الأمم المتحدة في السنة الماضية في مجال منع نشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام. نود أن نشدد على الأهمية القصوى للتشاور الوثيق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء المعنية، وكذلك على ملكية العملية ونتائجها، من أجل تحقيق السلام المستدام على أرض الواقع. وينبغي أن يسترشد أي تدخل من الأمم المتحدة باحتياجات البلد المضيف وموافقته.

فيما يتعلق بترع السلاح، تشيد تايلند بالأمين العام على عقده مؤخرًا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وتأمل أن يحرز المؤتمر في القريب العاجل تقدماً بشأن المسائل الجوهرية. كما نحدد الدعوة إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وتعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر في عام ٢٠١١.

ثالثاً، تشكل حقوق الإنسان مبدأً أساسياً من مبادئ الحكومة التايلندية وسياساتها الخارجية. نحن نؤمن بأن المشاركة والحوار وحدهما يمكن أن يسهما إسهاماً حقيقياً في تحسين حياة الشعوب وأن يستطيعا في نهاية المطاف تعبيد الطريق نحو السلام. إن إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يعكس إصرار منطقتنا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لذلك الجهد كفيل بالدفع إلى الأمام بقضية حقوق الإنسان في إطار المنطقة وخارجها.

كما يذكر تقرير الأمين العام عن حق، فإن المرأة من أكبر قوى التغيير الإيجابي في العالم. وفي ذلك الصدد، ترحب تايلند بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وتثق بأن تحسناً مشهوداً سوف يتحقق في المساواة الجنسانية

الأزمة المالية العالمية الأخيرة بأن التنمية ينبغي ألا تُقاس بأرقام النمو الاسمية، بل بقدرتها على تحقيق نمو متوازن وشامل وأحضر ومتكامل، حيث تولى العناية الزائدة إلى المحرومين والضعفاء. وفي ذلك الصدد، تشجع تايلند الأمم المتحدة على الإسراع في جهودها لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ مع تنمية تتمحور حول الشعوب، واعتدال في الاستهلاك واستخدام أمثل للموارد بوصفها مبادئ توجيهية في العملية.

ومن بين الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، نرى أن التعاون الدولي، كما يدعو إليه الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بالغ الأهمية لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فالتعاون الدولي يجب أن يكون موجهاً نحو تلبية الطلب. وينبغي أن يأخذ في الحسبان الظروف المحلية وتيسير نقل المعرفة والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للتعاون الإقليمي وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية أن يزيد من الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

في جنوب شرقي آسيا، من المتوقع لتكامل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من خلال تعزيز وصل الهياكل المادية، والمؤسسات والشعوب، أن يضيق من الفجوات الإنمائية ويعزز التمكين الاجتماعي والاقتصادي المحلي. وعلاوة على ذلك، فإن دخول اتفاق مبادرة شيانغ المتعدد الأطراف وإقامة آلية للدراسات الاقتصادية الإقليمية مثالان بارزان على التعاون الإقليمي الهادف إلى مساعدة ضمان النمو الاقتصادي والمرونة. وبينما تلتزم تايلند برابطة قوية ومدججة بالكامل، لا تزال تنادي بتعزيز شراكة أوثق وموجهة نحو العمل بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، وخاصة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وذلك برفع كفاءتها وفعاليتها وتحسين قابليتها للمساءلة مع استمرار جهودها لكفالة الاتساق والتنسيق بين جميع الوكالات ذات الصلة في المنظومة. غير أن الأمم المتحدة لا تستطيع، بل ولا ينبغي لها، أن تفعل كل شيء. بل يتعين على الأمم المتحدة أن تحدد الأولويات لعملها ومسؤولياتها، وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الدول الأعضاء والشركاء في مختلف القطاعات.

السيد الشريف (السودان): أود في البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره السنوي المقدم عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة (A/65/1)، ونقدر جهود الأمين العام في شتى المجالات خاصة وأن عالمنا اليوم يواجه العديد من التحديات. وقد أورد التقرير ما حققتة المنظمة في العديد من المجالات كالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وهنالك تباين كبير في هذا المجال؛ ولتحقيق أهداف الألفية لا بد للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته لتعجيل خطى التقدم للتحقيق الكامل للأهداف.

وفي مجال حفظ السلام نؤكد على التعاون الإيجابي والمساهمات القيمة التي قدمتها الأمم المتحدة عبر بعثتيها في السودان، بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، خاصة ما قدمته البعثتان خلال الانتخابات في شهر نيسان/أبريل الماضي ضمن الجهود الأمامية المختلفة، كما نقدر الإعلان وإبداء الرغبة من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتعاون لقيام وإنجاح عملية الاستفتاء حول تقرير المصير في جنوب السودان، الذي سيجري في كانون الثاني/يناير من العام المقبل. وبهذه المناسبة نطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتنفيذ وعودهما ببذل الدعم لإنفاذ ما تبقى من اتفاقية السلام الشامل ودعم العملية السلمية في دارفور. وهنا نشيد أيضاً بالتعاون البناء بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من جهة،

وتمكن المرأة على النطاق العالمي في ظل قيادة سعادة السيدة ميشيل باتشيليت.

وفي شأن آخر ذي صلة، تشيد تايلند أيضاً بمبادرة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق تمثيل جنساني أكثر إنصافاً في إطار منظومة الأمم المتحدة.

إن تايلند، من جانبها، قد بذلت كل ما بوسعها من جهد للإسهام في وضع المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالفعل الجمعية العامة في دورتها الحالية باعتماد نموذج من تلك المعايير. إننا نأمل أن يستجاب للاحتياجات المحددة للسجنيات لا في تايلند وحدها، بل في المرافق الإصلاحية في جميع أنحاء العالم، وذلك بفضل مبادرة صاحبة السمو الملكي الأميرة باجراكيثيها ماهيدول في مشروع القرار الذي أعدته بشأن قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجنيات والتدابير التي لا تشمل الحبس للنساء الجانحات، وهو مشروع القرار الذي سيقدم قريباً إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة من أجل اعتماده.

رابعاً، فيما يتعلق بأعمال المنظمة، تؤمن تايلند بضرورة استشارة الدول الأعضاء بشكل وثيق وإحاطتها علماً بعمل ومبادرات الأمانة العامة، والهيئات المنشأة بولايات من الأمم المتحدة، والوكالات، والصناديق والبرامج، بشكل منتظم وبطريقة شفافة وبخاصة حينما تطرأ تغييرات تشمل إنشاء ولايات جديدة أو التوسع في الولايات القائمة، أو ابتكار مفاهيم جديدة وتعريف نطاق تطبيقها. وعلى الرغم من حسن النوايا، فإن مثل تلك التغييرات، إذا لم يصاحبها فهم مشترك للخطوات المستقبلية واتجاه المنظمة ودعم عام من أعضاء الأمم المتحدة، قد تسفر عن نتائج غير مقصودة قد تعرض للخطر عمل المنظمة على وجه العموم.

وأخيراً، فإن تايلند تتفق مع الأمين العام فيما ذهب إليه بشأن ضرورة تكيف الأمم المتحدة مع البيئة الجديدة

والجلوس على طاولة المفاوضات والالتحاق بركب المفاوضات السلمية في الدوحة حتى يعم السلام في دارفور.

وفي الختام، اسمحوا لي أنؤكد على التزام حكومة بلادي الثابت بتحقيق السلام وإجراء عملية الاستفتاء في موعدها، كما تجدد دعوتها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للوفاء بالتزامهما بعملية السلام ودعم المفاوضات تحقيقا للاستقرار في البلاد. ونود أن نكرر شكرنا وتقديرنا للأمين العام على جهوده كافة المبذولة في جميع المجالات الواردة في التقرير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): لقد شهد العام المنصرم زيادة في عدد التحديات، سواء في الأمم المتحدة أو في المجتمع العالمي على نحو عام، ولكن وفدي لا يزال يحدوه الأمل في أن تستجيب المنظمة لمسؤولياتها بموجب الميثاق، وستلتزم باتخاذ إجراءات حاسمة لتحقيق المقاصد الواردة في المادة الأولى.

واليوم، بينما بدأت الأزمة المالية والاقتصادية الدولية تظهر علامات الانتعاش، فإن فوائد ذلك ما زالت بعيدة المنال بالنسبة لأكثر الناس فقرا في المجتمع، وسيضاف ٦٤ مليون شخص إلى حالة الفقر المدقع بحلول نهاية هذا العام. ويقتضي هذا التحدي تركيزا جديدا من جانب المجتمع الدولي، وعودة إلى البرامج الإنسانية الحقيقية والأنظمة المالية التي تضع الناس في محور الاهتمام، بدلا من إجبارهم على خدمة البرامج والأنظمة.

وقد ثبت أن الأزمة المالية تشكل تحديا متفاقما لجهود البلدان المتقدمة النمو في تمويل التزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي الوقت ذاته، بتوفير البرامج بغية إعادة بناء وتجديد أسواقها المالية الذاتية وأسواق العمالة فيها. ومع أن التحدي حقيقي، إلا أن تجاوزه ليس أمرا مستحيلا إذا

وبلادي من جهة أخرى، تذليلا للعقبات وتعزيزا للتشاور البناء بين السودان كبلد مضيف والجهات المعنية كافة لتنفيذ ولاية البعثة. ونشير هنا إلى انعقاد العديد من اجتماعات الآلية الثلاثية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسودان، وآخرها اجتماع الآلية الذي انعقد هنا في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. بمشاركة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني ووكيل وزارة الخارجية السودانية والاتحاد الأفريقي مناقشة أوضاع البعثة. وفي هذا الإطار فقد أشادت كل الأطراف المشاركة في الاجتماع بروح التعاون المبذولة من السلطات المعنية في بلادي بشأن كفالة تنفيذ ولاية البعثة، وأمنت على تعزيز أطر التشاور الحوار. وهنا نشير أيضا إلى أن نشر قوات البعثة حتى الآن قد تجاوز الـ ٨٠ في المائة وانتقلت البعثة الآن بفضل هذا التعاون إلى مرحلة المساهمة في التحسن الكبير للأوضاع الأمنية والأوضاع الإنسانية في دارفور. وإشارة إلى ما ورد في نهاية الفقرة ٥٤ من تقرير الأمين العام واقتبس، ”وما زالت القيود المفروضة على حرية حركة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تعرقل قدرتها على تنفيذ ولايتها“، فإن ما يحدث أحيانا من أحداث قد تؤثر على بعض الأعمال يفرضها انتشار المجرمين وقطاع الطرق وأعضاء الحركات المتمردة المنقسمة على أنفسهم بفرض بعض الإجراءات التأمينية حرصا على حياة أعضاء البعثة والعاملين في المنظمات الإنسانية العاملة في دارفور حتى لا يتعرضوا للاعتداء والختف وتعريض ممتلكاتها للخطر.

وتؤكد حكومة بلادي التزامها بعدم عرقلة أعمال البعثة وتجدد التزامها بالتعاون الكامل مع الأطراف المعنية لتنفيذ ولاية البعثة. كما نشير هنا إلى مفاوضات السلام الجارية في الدوحة بقطر. ومن هذا المنبر، نوجه الدعوة مرة أخرى، بل ونطلب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الضغط على الحركات المتمردة التي ترفض الرضوخ لإرادة السلام

إن طابع الترابط المتزايد للمجتمع الدولي يستلزم وجود سلطة سياسية دولية قادرة على تركيز التعاون الدولي والاستجابة للأزمة الاقتصادية العالمية بطريقة تحول دون تفاقم الأزمة الحالية ومزيد من الاختلالات التي قد تنشأ عنها. كما يجب على تلك السلطة أن تسعى إلى نزع السلاح المتكامل في الوقت المناسب، وكفالة الأمن الغذائي والسلام، وحماية البيئة وتنظيم الهجرة. ويجب أن تُنظم تلك الهيئة مبادئ القوانين العادلة وتفرّع الولاية والتضامن والسعي إلى المصلحة العامة، بينما تلتزم، في الوقت ذاته، بكفالة التنمية البشرية الحقيقية والمتكاملة التي تستلهم قيم الإحسان والحقيقة - تلك الحقيقة التي تحترم كل عضو من أعضاء الأسرة البشرية.

كما أن تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والمزيد من التعاون فيما بين الدول يقتضي الالتزام بحقوق الإنسان الأساسية والأصيلة التي تحترم الطبيعة الحقيقية للإنسان. وأهم حق من تلك الحقوق هو الحق الأساسي في الحياة. إن التدابير السكانية والخدمات الصحية التي لا تعترف بالحق في الحياة والحق في تكوين وتنمية الأسرة تقوض الكرامة المتأصلة في الإنسان. إن مفاهيم الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية التي تنطوي على الوصول إلى الإجهاض، أو أي شكل آخر من خدمات تدمير الحياة، تنمي المنطق الأعوج لثقافة الموت بدلا من تلك التي تحترم وتحضن الحياة ومستقبل أفضل وأكثر استدامة للبشرية.

وفضلا عن ذلك، يجب أن تعترف حقوق الإنسان بالطبيعة الاجتماعية والروحية المتأصلة في الإنسان وأن تحترم حقوق الأفراد في ممارسة عقيدتهم بحرية. إن الحرية الدينية تشمل ما هو أكثر من مجرد التسامح مع الدين والمعتقدات الدينية بل تتطلب أيضا حرية العبادة والتعبير العلني للفرد عن معتقده في المجتمع. وعلى ضوء ذلك، يجب إدانة التعصب الديني والعنف باسم الدين أو باسم الله. ولذلك، من المهم

ما قامت الدول بتحويل الموارد من البرامج المصممة للتدمير إلى البرامج التي ترعى الحياة والتنمية. وهذه المهمة في حقيقة الأمر تندرج في نطاق قدرة أعضاء هذه المنظمة النبيلة.

وفي عام ٢٠٠٧، وصل مجموع ما أنفق عالميا على الأسلحة والنفقات العسكرية الأخرى ١,٣ تريليون دولار، وارتفعت تلك القيمة خلال عام ٢٠٠٩، أي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، إلى ما يزيد على ١,٥ تريليون دولار. إن القدرة غير المحدودة على إيجاد الأموال لتمويل البرامج العسكرية يسلط الضوء مرة أخرى على ضرورة قيام الأفراد والقادة الحكوميين بإعادة تركيز أولوياتهم والتزامهم المالية.

وتشير تلك النفقات قدرا أكبر من الانزعاج عندما نضع في الحسبان أن ١,٤ بليون شخص في العالم يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا، على الرغم من أن هذه الحالة يمكن معالجتها؛ وأن توفير التعليم الابتدائي للجميع ما زال بعيد المنال، على الرغم من أن هذه المسألة أيضا يمكن أن تعالج؛ وأن الحصول على مياه الشرب النقية لم يتحقق، على الرغم من أن القدرة على توفيرها ما زالت في المتناول. وإذ نحن في منتصف الطريق نحو الهدف الطموح لعام ٢٠١٥، وبينما نناقش الحاجة إلى إيجاد الموارد المالية الكافية لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، علينا أن نقر بأن تحويل الموارد المالية من البرامج العسكرية للبرامج التي تعزز التنمية المستدامة على الأمد الطويل قد أصبحت مسألة ملحة. ويظهر ذلك الإنفاق الترابط الأساسي بين التنمية والسلام الأمن.

ومع أن جهود الأمم المتحدة للانخراط في الدبلوماسية الوقائية قد حققت بعض النجاحات التي تستحق الثناء، فإن تلك النجاحات ستكون مجرد نجاحات مؤقتة إن لم يكن القادة الحكوميون وهيئات الأمم المتحدة مستعدين لإيجاد السبل للاضطلاع بمسؤوليتهم عن الحماية وإعطاء جميع الدول صوتا فعالا لتحسين حالة جميع أعضاء الأسرة البشرية.

على الانتهاء من تعديل بشأن جريمة الاعتداء، وشهدنا تقدماً يحرز في نزع السلاح النووي، وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، وكلها تطورات إيجابية وإن واكبها غياب نتيجة نهائية من المؤتمر المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن، وتعثر الانتعاش المالي العالمي، واستمرار الانتشار النووي في تحد للأمن الوطني والعالمي، واستمرار العنف في العديد من أصقاع العالم. والكرسي الرسولي يؤكد مجدداً التزامه بالمبادئ والمثل المعلنة عند تأسيس الأمم المتحدة، وسيواصل العمل لضمان أن تكون المنظمة علامة على الوحدة بين الدول وأداة لخدمة الأسرة الإنسانية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/65/1؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

أن تتم إعادة دراسة بعض المفاهيم مثل التشهير بالدين لضمان الإدانة المستحقة للتعصب الديني والتحريض على العنف بدون عرقلة الحرية الدينية المفيدة للجميع.

كما أن توسيع نطاق قدرة بني البشر في جميع أنحاء العالم على رعاية بعضهم بعضاً تمثل وسيلة مهمة لتمكين الجيران على الصعيد العالمي أن يصبحوا أشقاء وشقيقات في العالم أجمع. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي إلى التضامن العالمي مع من هم أشد الناس عوزاً. واليوم، تتلقى حالات الطوارئ حول العالم المساعدات المالية والفنية من كل ركن من أركان العالم. وكما تبين الاستجابة للزلازل في هايتي والفيضانات في باكستان، يمكن للمجتمع الدولي، إذا ما توفرت لديه النوايا الطيبة للالتزام، أن يجعل العالم مكاناً أصغر قادراً على الاهتمام بالناس في أي ركن من أركان المعمورة.

وعند تنسيق هذه الاستجابات، تؤدي منظومة الأمم المتحدة والقادة السياسيون الوطنيون دوراً هاماً في كفالة وصول المعونة إلى من هم أشد احتياجاً إليها بأكثر الطرق فعالية. ولكن، يجب أن يراعى في هذا التنسيق أيضاً الدور الخاص للموردين المحليين وممثلي الأديان في الاستجابة للحالات الطارئة. فمن شأن الالتزام الطويل الأمد لهذه المنظمات ومشاركتها داخل المجتمعات المحلية المتضررة أن يوفر فهماً للاحتياجات المحلية ويعزز الاحترام للعادات والتقاليد المحلية.

لقد قدمت الأمم المتحدة إسهامات هامة في تعزيز التنمية وإرساء سلام وأمن أكبر. ولكن، لا بد لهذه المنظمة أن تواصل تنشيط عملها كيما تكون أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع الدولي في المستقبل، اتساقاً مع الأغراض الواردة في الميثاق. وفي حين شهدنا في العام الماضي منظومة الأمم المتحدة تستجيب لعدد من الحالات الطارئة الإنسانية الصعبة، رأينا المحكمة الجنائية الدولية توشك